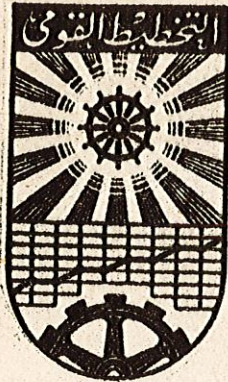


جمهورية مصر العربية



بمعد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٤٦٨)

تقييم واختيار الاستثمارات الصناعية
=====

الجزء الاول

د. صالح مفيد

يوليو ١٩٧٥

مقدمة

الفصل الاول : الاعتبارات الخاصة بتقييم واختبار المشروعات الصناعية

أولا : على المستوى القومي

— الاهتمام بالتنمية الصناعية

— الآثار غير المباشرة للمشروعات الصناعية

ثانيا : على مستوى المشروع

— خصائص القرارات الاستثمارية

— التقدم التكنولوجي

الفصل الثاني : الهيئات المهمة بتقييم واختبار المشروعات :

١- جهاز التعاون الاقتصادي المصري والدولي

٢- الهيئة العامة للاستثمار المصري والاجنبي والمناطق الحرة

٣- الهيئة العامة للتصنيع

٤- معهد التخطيط القومي

يمكن القول بأن ممارسة الأجهزة المختلفة على جميع مستوياتها للدراسة المالية والاقتصادية للمشروع هي نوع من التقدير المنتظم والمستمر لوقف المشروع قبل بدايته وفي مراحل حياته المختلفة .

ويتعرض للمشروع الانتاجي خلال دراسته للمديد من المراحل . تبدأ المرحلة الاولى بالمشروع كفكرة تجرى عليه الدراسات التمهيدية التي تتخذ شكل اختبارات لمدى حاجته المجتمع اليه وأفضليته في تحقيق الاهداف . وتوافر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذه ثم إمكانية تسويق انتاجه محليا وخارجيا والهدف من هذه الدراسات هو التأكيد من صلاحية الفكرة للتنفيذ من ناحية الحاجة الى المنتجات وتوافر الموارد اللازمة للانتاج . فاذا ما اتضح صلاحية الفكرة للتنفيذ لاحتته الدراسات الخاصة بقياس كفاءة الاستثمارات في هذا المشروع أو بمعنى آخر تقييم واختيار المشروع .

والهدف من هذه الدراسات هو التأكيد تجاريا واقتصاديا من أن المشروع قادر على استرداد الاستثمارات الخاصة به وكذلك تحقيق معدل فائد لا يقل عن المعدل المستهدف لهذا النوع من النشاط مع تحقيق الاهداف الاخرى الخاصة به . ويعتمد هذا التقييم على سلسلة منتظمة ومتراصة من البيانات والمعلومات التي تمكن من قياس الآثار المباشرة والخمير مباشرة للمشروع . فاذا ما اتخذ قرار الانشاء . لاحتته الدراسات أيضا في مرحلة التشغيل وتتعلق هذه الدراسات بقياس كفاءة الأداء في مرحلة التشغيل والتي تهدف الى التأكيد من تنفيذ المشروع الاهداف المخططة . وقياس حجم الانحراف بين ما تم تنفيذه وما كان يجب أن يتم ثم تحليل اسباب هذه الانحرافات ومعرفة اسبابها واقتراح الحلول لمعالجة مشكلات التنفيذ أو تحسين اساليب التخطيط . ثم تأتي المرحلة الاخيرة من الدراسات والتي تتعلق باختيار المقد المناسب لتصفية المشروع وهنا لا بد من دراسة الفرق بين الممسر الانتاجي والحصص الاقتصادية للمشروع . ومتى تتم التصفية وأي الاساليب سوف تنجح بشأن الاصول الذي ما زالت لم تستنفذ عمرها الفني .

وما يهمنا في هذه المذكرة هو المرحلة الثانية من هذه الدراسات والخاصة بتقييم اختيار المشروعات الصناعية - والمشروع من وجهة نظر التقييم والاختيار هو عبارة عن البيانات

الخاصة بالاهداف التي نسعى للوصول اليها ثم الموارد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف موزعة
توزيعا عينيا وماليا وزمنيا • وكذلك النتائج المترتبة على استخدام هذه الموارد • كل ذلك في
سلسلة منتظمة متكاملة من البيانات التي تمكن خبير التقييم من قياس مزايا وعيوب المشروع
او بمعنى آخر التكلفة والعائد • والموارد اللازمة والمتاحة • وسنتمرض هنا أولا للاعتبارات
التي تدعو الى الاهتمام بتقييم واختيار المشروعات على المستوى القومى وعلى مستوى المشروع
وثانيا للمهيات والاجهزة المهمة باجراء هذه الدراسات فى ج • م • ع •

عوامل الاهتمام بتقييم واختيار المشروعات الصناعية
على المستوى القومى

— تزايد الاهتمام بالتنمية الصناعية
— الآثار غير المباشرة للمشروعات الصناعية على
الاقتصاد القومى

على مستوى المشروعات

— خصائص القرارات الاستثمارية
— التقدم التكنولوجى

لقد مثل موضوع تقييم واختيار المشروعات أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والاداري على الصعيد النظري والتطبيقي ويمكن ان يرد هذا الاهتمام وخاصة في مجال المشروعات الصناعية الى عدة عوامل بعضها يتعلق باعتبارات على المستوى القوي والبعض الآخر باعتبارات علمي مستوى المشروع .

اعتبارات على المستوى القوي

اولا : تزايد الاهتمام بالتقنية الصناعية :

اتسم عالم ما بعد الحرب العالمية باحتلال مشكلة التنمية الاقتصادية محلا أساسيا من الاعتبار سواء على صعيد الدول النامية أو الدولة المتقدمة بهدف رفع متوسط دخل الفرد . ولا شك انه ترتب على نوال العديد من الدول المتخلفة الاستقلال السياسي فسي العشرين سنة الماضية أن واجه الحكم الوطني في هذه الدول التخلف بكل معانيه . ففي المجال الاقتصادي كانت هناك ظاهرة عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية والتفاوت الكبير من حيث نشاطها الانتاجي . وقد قسم الاقتصاديون الاقتصاد الوطني في هذه البلاد الى ثلاثة قطاعات رئيسية :

القطاع الأول : القطاع الزراعي وما يرتبط به من تربية الحيوانات وتصل نسبة المشتغلين بالزراعة والرعي من مجموع السكان المأولين الى حوالي ٨٠% فقد بلغت نسبة المشتغلين في الزراعة حوالي ٥٨% من مجموع القوى البشرية العاملة في أواسط أوروبا . وبلغت ٦٢% في جنوب غربي آسيا وحوالي ٧٢% في آسيا الشرقية . و ٧٣% في أفريقيا الشمالية . و ٧٦% في أفريقيا جنوبا . والى ٧٨% جنوب شرق آسيا وحوالي ٦٧% في الاردن وحوالي ٥٠% في جمهورية مصر العربية (عام ٦٠/٥٩ حيث بلغ المأولين بقطاع الزراعة والري ٣ ٢٤٥ ٠٠٠ عامل من اجمالي المشتغلين البالغ عددهم ٦ ١١٩ ٩٠٠) يقابل ذلك ضالة نسبة المشتغلين بالزراعة فسي البلدان المتقدمة فمثلا في الولايات المتحدة حوالي ١٨% وفي انجلترا ٧% وفي بلجيكا وهولندا حوالي ١٨% وفي سويسرا ٢١% . (*)

٨ وديح شريحة : مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ .

ومن خصائص الانتاج الزراعى فى هذه البلدان ضعف الانتاجية لعدم استخدام الوسائل الآلية الحديثة والاصول العلمية فى الدورات الزراعية أضاف الى ذلك أن الانتاج الزراعى فى الخالب - يخضع الى العوامل الطبيعية والمناخية التى لا سيطرة للانسان عليها مما يجعل حجم الانتاج الزراعى لا تسمح بالحد من الآثار السببة التى تحدثها الظروف الطبيعية والمناخية - ورغم ما يتميز به هذا القطاع من ازدياد انتاجية العمل فى هذا القطاع بنسبة عالية عند استعمال الآلات الا أن هذه الزيادة هى أقل بكثير من زيادة انتاجية العمل فى قطاع الصناعة مثلا . وبجانب ذلك فان الحاجة الى السلع الزراعية سريعة الاشباع على المكس من السلع الصناعية حيث يتم اشباعها ببطء وخاصة لمساعدة التطور التكنولوجى المستمر وخلق حاجات جديدة نتيجة لتطور النموذج الاستهلاكى للسلع المصنعة وذلك عن طريق الدعاية والاعلان والتقليد مما يؤدى الى ارتفاع متواصل فى نسبة السلع الصناعية التى يستعملها الانسان فى حياته اليومية . يضاف الى ذلك أن الطلب على السلع الصناعية يتميز بمرونة عالية بحكم الطلب على غالبية السلع الزراعية اذ يتميز بانخفاض مرونته كالطلب على المواد الزراعية الأولية والحبوب . ويرافق هذا الوضع فى عدم توازن القطاعات الاقتصادية ازدياد حاجة فى الاقتصاد الوطنى بحيث لا يشكل وحدة متماسكة ومترابطة الاجزاء وانما غالبا ما يتكون من قسمين منفصلين يمثل القسم الاول قطاع رأسمالى متطور وثيق الاتصال بالاسواق الخارجية ويعتمد عليها كل الاعتماد كإنتاج القطن فى مصر والسودان والمطاط والشاي فى بلدان جنوب شرق آسيا والهند . والبن والكاكاو والسكر فى بلدان أمريكا الجنوبية . وهذه السلع معدة أصلا للتصدير وليس للاستهلاك المحلى ولذلك كان خطوط المواصلات ووسائل النقل والمصارف ومؤسسات الائتمان موجهة ومكرسة لخدمة هذا القسم من الاقتصاد الوطنى . أما القسم الثانى فهو اقتصاد تقليدى باستعماله الوسائل الانتاجية القديمة وقلة رؤوس الاموال المستثمرة فيه مع كثرة عدد الاشخاص العاملين كمزارعين وحرفيين وعاملين فى الخدمات . ويربط الدكتور وديع شرايحة بين الاهمية النسبية للقطاع الزراعى والوعى وبين الحيز فى الميزان التجارى للدول المتخلفة وعدم ثبات أسواق المنتجات المعدة للتصدير . فهذه البلاد تعتمد عادة فى صادراتها للدول الاخرى على المواد الخام أو المنتجات الزراعية وغالبا ما تعتمد على سلعة واحدة رئيسية مثل القطن فى مصر والكاكاو فى غانا . . حيث يمثل القطن ٦٨% من صادرات ج.ع.م ٧٣% من صادرات

السودان • وقد أدى هذا التخصص في الصادرات الى تهديد اقتصاديات هذه الدول وتعرضها لازمات اقتصادية اما نتيجة التقلبات في حجم الانتاج او نتيجة لعدم استقرار أسعار المنتجات • وقد قام عدد من خبراء الامم المتحدة بدراسة لتقلبات أسعار ثمانية عشر صنفا تمثل الصادرات الرئيسية لأغلب البلدان المتخلفة وأوضحت الدراسة بأن معدل التقلبات السنوية لهذه الفترة تتراوح بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ بينما لم تزد هذه النسبة داخل حديدية الولايات المتحدة الأمريكية عن ٤ ٪ *

ويوضح الجدول التالي ظاهرة التقلب في أسعار القطن وهو المحصول الزراعى الرئيسى فى مصر والذي تعتمد عليه مصر فى موازنة ميزانها التجارى :

الرقم القياسي لاسعار تصدير القطن (١٢)

١٠٠ = ١٩٥٨

السنوات	اسعار تصدير القطن
١٩٥٢	١٢٠
١٩٥٣	٨٦
١٩٥٤	١٠١
١٩٥٥	٩٩
١٩٥٦	١٠٨
١٩٥٧	١٢٠
١٩٥٨	١٠٠
١٩٥٩	٨٩
١٩٦٠	٩٢
١٩٦١	٩٢
١٩٦٢	٨٦
١٩٦٣	٩٦
١٩٦٤	١٠٣
١٩٦٥	١١٨
١٩٦٦	١١٠
١٩٦٧	١٠٩
١٩٦٨	١٢١
١٩٦٩	١٣٨
١٩٧٠	١٣٨
١٩٧١	١٤٠

وترجع أسباب عدم الاستقرار في الأسعار الى :

- ١ - قلة مرونة الطلب على هذه المنتجات .
 - ٢ - عدم استقرار وانتظام العرض في الأجل القصير بسبب تقلبات حجم الانتاج
 - ٣ - احتكار التجارة الخارجية في هذه المنتجات من قبل عدد قليل من الشركات
- المالية .

وبجانب ذلك فهذه البلاد تعاني من اتجاهات انخفاضيه مزدوجه في تجارتها الخارجية . وقد سجلت احصائيات التجارة الخارجية انخفاضا كبيرا في مساهمة المناطق المصدرة للمواد الأولية من مجموع صادرات العالم . فقد كانت النسبة ٣٠% بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم انخفضت الى ٢١,٤% في سنة ١٩٦٢ ثم الى ١٩,١% عام ١٩٦٦ ولواسقطنا صادرات البترول من الاعتبار لا تتضح تدهور نصيب هذه البلدان من صادرات العالم من نحو ٢٠% سنة ١٩٥٥ الى ١٤% تقريبا سنة ١٩٦٦ وبجانب انخفاض حجم الصادرات نجد من جهة أخرى خضوع هذه الصادرات لاتجاه انخفاض الأسعار اذا ما قورنت مع أسعار السلع المصنعة فنجد سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٣٩ انخفضت أسعار المواد الأولية بالنسبة لأسعار المواد المصنعة حوالي ٤٠% أى أن في نهاية هذه الفترة أصبحت أثمان أى كمية من المواد الأولية لا تسد الا ٦٠% فقط من أثمان نفس الكمية من السلع المصنعة التى كاي بالامكان تعديدها في بداية تلك الفترة وهذا يفسر لنا انتقال ٤٠% من ثروات هذه البلدان عن طريق تصدير المواد الأولية الى البلاد الصناعية دون مقابل . وقد استمر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية حيث انخفضت متوسط أسعار المواد الخام التى يتم تصديرها في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ من ١٠٠% الى ٩٤% في الوقت الذى ارتفع فيه أسعار السلع المصنعة التى تصدرها البلدان الصناعية بحصة أساسيه خلال نفس الفترة من ١٠٠% الى ١٠٩% وأخيرا التدهور النسبى السريع في السنوات الخمس الأخيرة . وقد أرجعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجارة الخارجية المنعقد في جنيف سنة ١٩٦٤ أسباب تدهور حجم وأسعار صادرات المواد الأولية الى :

- ١ - وفرة الانتاج في البلدان التي كانت تعتمد على الاستيراد فما أدى الى نقص التصدير .
- ٢ - زيادة السكان والاتجاه الى التصنيع أدى الى ازدياد الطلب في البلدان المتخلفة على المواد الغذائية ونقل المواد المتجهه للتصدير .
- ٣ - تحسين مستوى تكنولوجيا الانتاج وزيادة كفاءتها مما قلل من نسب الخلف والمادم في استخدام بعض المواد والاستغناء كلية من استخدام مواد أخرى .
- ٤ - ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية بسياساتها المشتركة تجاه الواردات من دول التكتل والواردات من البلدان الأخرى - حيث تتمتع التكتلات بامتيازات إعفاءات جمركية لا تتمتع بهنسا لواردات من الدول الأخرى .

ومن هذا العرض السريح يتضح لنا مدى اعتماد هذه البلدان على القطاع الزراعي وأثر ذلك على التوزيع النسبي للعاملين والجدول التالي يستعرض تطور القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية من عام ٦٠/٥٩ - ٧٢ وفقا لما يلي :-

- ١ - الاستثمارات السنوية : وهي من حجم الاستثمارات السنوية وبالأسمار الجارية .
- ٢ - الزيادة في عدد المشتغلين : وتوضع فرص العمل الإضافية بهذا القطاع وخلال فترة زمنية تعادل سنة .
- ٣ - الزيادة في الناتج المحلي : وتمثل الفرق بين الناتج المحلي في العام والمعام السابق بالأسمار الجارية .

ومن هذه المتغيرات أمكن لنا حساب المعاملات التالية :

- ١ - القيمة المضافة : وتعبر عن الزيادة في الناتج المحلي نتيجة زيادة حجم الاستثمارات بوحدة نقد واحد . مطروحا منها مستلزمات الانتاج .
- ٢ - المعامل الحدي لرأس المال : ويوضع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي بوحدة نقد واحد .

الانتاجية في قطاع الزراعة والري والصرف والسد العالي
في الفترة من ١٠/٥٩ - ١٠/٦٠

البيان	١٠/٥٩	١٠/٦٠	١١/٦١	١١/٦٢	١٢/٦٣	١٢/٦٤	١٢/٦٥	١٢/٦٦	١٢/٦٧	١٢/٦٨	١٢/٦٩	١٢/٧٠	١٢/٧١	١٢/٧٢
--------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

الاستثمار بالجاليون ٢٩٩ ٣٦٦ ٥١٩ ٧٣٨ ١٠٢٢ ٨٩٣ ٨٢٣ ٨٢٢ ٦٢٣ ٦٧٦ ٦١٣ ٥٣٣ ٤٣٩ ٥٥٥

جنيته
الريادة في النتائج المحلى بالخليون - (٣٣) - (٣٩) ٥٢٢ ٤٩٨ (١٢) ٢٦٤ ٣٨ ٢٢٦ ٤٣٩ ٨٣٦ ٢٢٢ ٨٠٣ ٧٨٠

الزيادة في عدد المشتغلين بالاعمال ٣٥٥ - ٣٦ ٤١ ٧٨ ٢٦٦ (١٢٦) ٧٢٥ ٨٣٤ ٨٦١ ٣٧٨ ٢٨٠

القيمة المضافة - - - ٧٥٣٣ ٤٨٧٨ ١٧٥٣٤ ٣٦٦٢ ٤١٣٦ ٦٤٩٤ ١٣٦٣٨ ٤١٣٣٧ ١٨٣٤٧

العمالة لوحدة
الاستثمارات
(١٠٠٠ جنيه)

المعامل الحصى - ١١٤ ١٢٤ ١٤١ ١ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢١٦٣ ١٩٤ ١٥٣ ١٣٢ ٢٤٢٢ ٠٧٠٤ ٠٧٠

الاستثمارات اللازمة - ١٠٥ - ٢٣٠٦ ٢٤٩٠ ٢٥٢ ١١٤١ ٧٣٥ ٩٣٢ ٢٢٤٨ - ٢١٩٧ ١١٦١ ١٤١٢

لتنفيذ شخص واحد

٣ — معامل الحدى للاستثمار / عامل : وبين حجم الاستثمارات اللازمة لتشغيل عامل أضيف إلى العاملين بقطاع الزراعة .

القطاع الثانى : ويضم النشاطات الصناعية والتعدينية ، ويمتاز هذا القطاع بتأثر الانتاجية بالتقدم الفنى والتكنولوجيا . إلا أن أهميته تبدو ضئيلة وذلك من مساهمة فى مجموع الدخل القومى ونسبة الاشخاص المشتغلين به مثل القطاع الصناعى الزراعى الجزء الأعظم من هذا النشاط وقد يصل الأمر أحيانا إلى درجة التخصص الضيق فى القيام بإنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع التى تعتمد على استخدام المنتجات الزراعية مثل صناعة الخزل والنسيج فى مصر وكذلك منتجات الألبان .

القطاع الثالث : ويدخل فى هذا القطاع جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتجـارة والخدمات والمهن الحرة وقد لوحظ أن هذا القطاع لم يتأثر كثيرا بالتقدم الفنى والتكنولوجيا .

ونظرا لما كانت تواجهه هذه الدول من مشاكل اقتصادية ورفعه منها فى زيادة الدخل القومى وبالتالي متوسط دخل الفرد فقد كانت تطمح الدول النامية أن يعالج اتجاهها إلى التصنيع بعض مشاكلها أو على الأقل تخفف من حدتها . وهذا هو ما اتجهت إلى جمهوريته مصر العربية عند وضع خططها الأولى (٦٠/٥٩ — ١٩٦٤) .*

١ — التصنيع يؤدي إلى زيادة الناتج القومى :

ويعتبر هذا الاتجاه على الخبرة السابقة للدول التى خضت خطوات واسعة فى طريق التصنيع والتى تمكنت من الحصول على زيادة فى الناتج القومى لكسب وحده من الأموال المستثمرة فى الصناعة تفوق الزيادة الناتجة عن الودعـات المستثمرة فى القطاعات الأخرى وبصاحب هذا رجاء بزيادة الدخل القومى وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد وأن ارتباط هذا بضرورة أن يزيد الدخل القومى بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السكان والا فستفقد الزيادة فى الدخل القومى معناها

* دكتور عاطف صبيد — التصنيع مبرراته ومشاكله فى الدول النامية — الدروس المستفادة من التجربة المصرية .

الحيثية • فإذا ما زاد الدخل القومى ٢٥% وكان معدل الزيادة فى السكان يساوى هذه النسبة فإن ذلك معناه ثبات متوسط الدخل للفرد حيث ستتجه الزيادة الجديدة لخلق دخول جديد للزيادة فى السكان تعادل متوسط الدخل الحالى للفرد ، ولذلك لا يـستـد أن يرتبط بمجهود زيادة الدخل مجهود أيضا لتخفيض معدل الزيادة فى السكان •

كما أن هذه الزيادة فى الدخل القومى لن تتحقق إلا إذا كانت قيم المدخلات فى قطاع الصناعة أقل من قيم المخرجات من هذا القطاع • وقد تتحقق هذه النتيجة — فى الدول النامية — فى شكل مستمر إذ يمكن عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الواردات أو منـسـع السلع المستوردة ورفع أسعار مبيعاتها المنتجة محليا أو بمنحها إعانات إنتاج أو تصدير ... الخ شأن هذا أن يحقق زيادة غير طبعية فى قيمة المنتجات الصناعية أو فى قيمة تكاليف إنتاجها • وتفرض هذه الحقيقة على الدول النامية أن تعطى اهتماما خاصا للدراسات المالية والاقتصادية للمشروعات الصناعية يتصد التأكيد من مساهمتها فى زيادة الدخل وحتى لا تتحمل إلى عبء على التنمية •

وبوضـح الجدول التالى تطور الناتج المحلى لقطاع الصناعة فى جمهورية مصر العربية فى الفترة من (٥٩ — ٦٠ — ٧٢) •

تطور الناتج المحلي في قطاع الصناعة في ج.م.م في الفترة

من ٦٠/٥٩ — ٧٢

السنة الناتج المحلي بالطنين

ج.م.م

٦٠/٥٩ ٢٥٦,٣

٦١/٦٠ ٢٨٥,٦

٦٢/٦١ ٣٠٩,٩

٦٣/٦٢ ٣٥٠,٩

٦٤/٦٣ ٣٩٢,٣

٦٥/٦٤ ٤٢٣,٤

٦٦/٦٥ ٤٦١,٩

٦٧/٦٦ ٤٧٧,٤

٦٨/٦٧ ٤٦٠,٣

٦٩/٦٨ ٥٠٣,٩

٧٠/٦٩ ٥٤٢,٠

٧١/٧٠ ٦١١,٢

٧٢/٧١ ٦٣٦,٥

٧٢ ٥٦٩,٩

زيادة فرص العمل :

تصل معدلات الزيادة في السكان في كثير من الدول النامية الى مستويات مرتفعة مع ارتفاع نسبة غير القادرين على العمل . وذلك فان الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الزيادة السكانية الناجمة عن الزيادة في المواليد بسبب الزواج المبكر وكثرة انجاب الاطفال وتعدد الزوجات وتشير الاحصائيات الرسمية الى أن معدلات المواليد في السبعينيات المتخلفة من العالم لم تهبط عما كانت عليه في القرن التاسع عشر فهي مرتفعة ومحتفظة بهذا الارتفاع على مر السنين غير أن معدلات الرفيات قد هبطت فعلا نتيجة الطب العلاجي والرعاية ودوره في مكافحة الأمراض .

ونتيجة لزيادة السكان يزداد عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويصبح من أهم أهداف خطط التنمية الصناعية زيادة فرص العمالة . وإذا ما حاولنا استعراض الظروف السكانية والعمالة في ج . م . ح حسب تعداد ١٩٦٠ (تاريخ محاصر لبداية التوسع الصناعي في مصر وفقا للخط الخمسية الأولى ٦٠/٥٩ - ٦٤) لوجدنا أن تعداد السكان قد وصل الى ٨٠.٠٠٠.٢٦ فرد منهم ٤٧% بلغ في العمر غير المنتج (٤٣% أقل من ١٥ سنة ٣٩% أكثر من ٦٥ سنة) بينما لم يزد عدد المشتغلين عن ٦٨.٩١.٠٠٠ .

ومن التوزيع النسبي لقوة العمالة في القطاعات الاقتصادية كما يوضحه الجدول التالي :

هذه صيغ أن مصر في هذه الفترة كانت تواجه ثلاثة أنواع من البطالة • البطالة
المقنعة في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى والبطالة الموسمية • وأخيرا البطالة بمعناها
التقليدية وهي أن يوجد أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدونه •
وقد عجزت الزيادة في مساحة الأرض القابلة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا عن استيعاب
الزيادة السكانية حيث انخفض نصيب الفرد من المساحة المزروعة منذ مطلع القرن العشرين الرما
يحادل النصف تقريبا كما يتضح من الجدول التالي * :

(*) دكتور عاطف عبيد - المرجع السابق :

التغيرات في السكان والمساحة الزراعية والمساحة المزروعة في مصر
١٨٦٧ - ١٩٦٧

السنين	السكان بالمليون	الرقم التقاسي للسكان	المساحة الصالحة للزراعة (فدان)	الرقم التقاسي للمساحة الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة (فدان)	الرقم التقاسي للمساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة
١٨٩٧	٩٥٧	١٠٠	١٥١	١٠٠	٦٧٧	١٠٠	٠.٧٠
١٩٠٧	١١٥٢	١١٦	٣٩٤	١٠٧	٧٢٦	١١٣	٠.٦٨
١٩١٧	١٢٥٢	١٣١	٥٩٣	١٠٥	٧٢٦	١١٤	٠.٦٠
١٩٢٧	١٤٥٢	١٣٦	٥٩٥	١١٠	٨٢٦	١٢٨	٠.٦٢
١٩٣٧	١٥٥٩	٣٦١	١٩٥٢	١٠٥	٨٢٣	١٢٤	٠.٥٢
١٩٤٧	١٩٥٨	٦٩٦	٨٥٧	١١٤	٩١٢	١٣٦	٠.٤٨
١٩٥٧	٣١	٨٣٧	١٩٥	١١٦	٩٥٥	١٤١	٠.٤٠
١٩٦٧	٦٥٥٩	٣١٨	٦٩٦	١١٢	١٠٢٤	١٥٠	٠.٣٤

وزيد تعقيد هذه المشكلة أن الانتاج في هذا القطاع قد وصل الى مستوى يفوق المستويات العالمية . اذ تفوق انتاجية الفدان في المحاصيل الرئيسية انتاجية الفدان في الدول التي تطبق أحدث الوسائل التكنولوجية كما يتضح من الجدول التالي :

دراسة مقارنة لانتاجية الفدان
(طن / هكتار)

الدول	القطن	القمح	الذرة	الأرز
مصر	٦ر٢	٢٥ر٢	٧٩ر٢	٥٠ر٢
الولايات المتحدة	٥ر٢	١٤ر٣	٣٢ر٤	٣٧ر٥
الارجنتين	١ر٨	١٣ر٣	١٧	٣٣ر٩
إيطاليا	٣ر٢	١٨ر١	٣٢ر٥	٤٨ر٨
اليابان	-	٢٣ر٦	٢١ر٧	٤٢ر٦

ما جعل العلاقة بين الجهد المبذول في زيادة الانتاجية والانتاجية لا تسير بنفس النسبة ويمكن أن تخضع أحدنا لقانون الغلة المتناقصة . بالإضافة الى أن معدل العمالة للوحدة من المساحة المزروعة لا يمثل له في العالم . ولكل هذا ولأن نصيب الفرد من المساحة المزروعة يتضاءل تدريجيا وان انتاجية الفدان مرتفعة فعلا . كما أننا لا نستطيع أن ندفع بمجهود العمال الى هذا القطاع كان التفكير في الاتجاه الى الصناعة لاستيعاب الزيادة السكانية وما يرتبط بها من زيادة في القوى العاملة - غير أن وجود فائض من العمالة والممكن استخدامها في قطاع الصناعة لا يعني بالضرورة صلاحيتها لهذا الاستخدام نظرا لأن قد لا تملك القدرة اللازمة فحتى بين القوى العاملة وكما يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة العمال المهرة (المديرين . الاختصاصيين الفنيين . المشرفين . العمال المهرة) ليس تتجاوز ٢٥ر٤١ ٪ من اجمالي المشتغلين . وهذا يؤكد ضرورة تطوير القوى العاملة المتاحة

- انشاء جهاز أو مجلس قومي يتولى رسم سياسات التدريب والتنسيق بينها .
 - التوسع في انشاء مراكز التدريب وتجهيزها بالمعدات على أن يتاح لها الخبرات المحلية والأجنبية
 - ايجاد وتدعيم العلاقات بين الجامعات والمعاهد المحلية وبين المصانع والوحدات الانتاجية بما يسمح بتنظيم البرامج العلمية بالنماذج والحالات العملية التطبيقية ويمكن الجامعات من أن تضع في اعتبارها المهارات اللازمة تنميتها لدى الدارسين .
 - التوسع في ارسال البعثات العلمية والفنية والتدريبية للنماذج .
 - كما أنه لابد أن يتم تخطيط التدريب على مستوي المشروعات بما يسمح :
 - دراسة الأساليب الفنية المستخدمة في الصناء مع مقارنة احتياجاتها بالمتاح من القوى العاملة وذلك لتحديد العمليات الانتاجية والفنية والادارية التي تحتاج إلى مهارات فسيير متوافره أصلاً أو على الأقل بالمستوى المطلوب .
 - تحديد مستويات التدريب ومكانه ومن الذي سيقوم به .
 - أن يتضمن عقد توريد الآلات والمعدات الاتفاق على أن يتم تدريب بعض الافراد لدى مصانع المورد في حالة عدم امكان تدريبهم محلياً وبالمستوى المطلوب .
 - الاستفادة بالخبرات التي سبق تدريبها في الخارج لتوسيع قاعدة المهاره بين العاملين .
- ولكن تستطيع الدول النامية الاتجاه الى التصنيع فقد واجهتها مشكلة نقص الموارد المحلية المتاحة واللازمه لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . نظراً لأن مستوى الادخار يتوقف الى حد كبير على مستوى الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ومشكلة هذه البلدان هي انخفاض متوسط دخل الفرد مع ارتفاع معدل الاستهلاك لدى جميع فئات السكان بسبب عدم اشباع الطبقات محسسه وده

الدخل للحاجات الضرورية ومستلزمات المعيشة وأيضاً بسبب ميل الفئات الفنية الى التوسع فسي استهلاك السلع والحاجات الكمالية المستوردة من الخارج . وبالتالي فاننا نجد أن الميسل الحدى للادخار منخفض مما يؤدي الى انخفاض نسبة الادخار من الدخل القومى بالاضافة الى ذلك فان نسبة المستثمر فى النشاطات الاقتصادية المنتجة أقل من حجم المدخرات وذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع نسبة المكتنز منه كنقود أو حلى أو جواهر وهذه ظاهرة تقليدية فى المجتمعات المتخلفة والنامية .

- استخدام رؤوس الأموال المدخرة فى تجارة الأراضى ومناخ المقارنات وتجارة الاستيراد .

- الاتجاه الى المشروعات ذات العائد السريع بدلاً من الاتجاه الى النشاطات التى تستغرق وقتاً أطول فى فترة الانشاء والتشييد ثم حتى يبدأ الانتاج الاقتصادى والحصول على عائد

ومن هذا نجد أن المدخرات المحلية عاجزة عن تمويل برامج التنمية الاقتصادية وخاصة

فى مجال الصناعة - مما يدفع الدول النامية الى الاتجاه الى مصادر التمويل الخارجى . ولكن هذه الأخيرة لا تنتقل من بلد لآخر الا اذا توافرت بعض الظروف الخاصة مثل .

الاستقرار السياسى .

ضمانات تتعلق بحدود اجراء التأمين

ضمانات لسلامة رؤوس الأموال وحرية اخراج الأرباح وأتساط رأس المال الى الخارج .

ولقد شهد العالم الثانى فى الفترة الأخيرة تدفقاً للأموال من الدول المتقدمة الى الدول

المتخلفة ومكيمات تتزايد سنه بعد أخرى فقد ارتفع حجم الاموال التى قدمت فى شكل معونات

أو قروض من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان الى البلدان المتخلفة بمعدل ١٠٠ ٪

خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ * كما بلغت القروض والمعونات المقدمة من الدول

* وديسج شرايحه المرجع السابق .

الاشتراكه في الفترة من عام ٥٤ - ١٩٦٧ الى الدول النامية ٨١٨١ مليون دولار ويقدم المال من الدول الاشتراكية والرأسمالية في شكل معونات أو قروض وتهدف المعونات والهبات الى تدعيم القدرة الدفاعية أو توفير مجموعة من الخدمات (التعليم • الصحة • تنظيم الاسره •) وعلى ذلك فمن المفروض أن تساهم هذه المعونات في توفير المال اللازم بطريق غير مباشر أو تخفف من عبء الطلب على الاموال المحددة المتاحة للاستثمار غير أن توافر المال لبعض الدول النامية في شكل معونات قد يخلق مجموعة من المشاكل للتنمية الصناعية فقد يشجع توافر المال لتنمية القدرة الدفاعية على زيادة الانفاق على التسليح وزيادة أعباء الجيوش وهي زيادة مصعب التخلص منها بعد توقف الاعانات ويتحتم مواجهتها من الموارد المتاحة محلياً • كما قد تؤدي المعونات المقدمة في شكل سلح استهلاكية الى خلق انماط للاستهلاك مصعب التخلي عنها أو اقتناع الافراد لتعديلها بعد توقف الاعانات وقد تضطر الدولة في هذه الحالة الى توجيه جزء من موارد ها لشراء كميات من السلح ومن الاصناف التي كانت تحصلها في شكل معونات موجهة بذلك جزء من موارد ها للاستهلاك كما يتضح من تجربة الدول النامية في القروض أو التسهيلات الائتمانية ان التكلفة الحقة بقية تزيد بكثير عن معدل الفائدة المتفق عليه نتيجة لاضافة مجموعة من المصروفات تحت نسبيات مختلفة مثل مـ مصروفات دراسة المشروع المطلوب تحويله وكذلك أتعاب الخبراء الذين اشتركوا في المفاوضات • كما قد تلجأ بعض الهيئات الى رفع أسعار السلح المحولة بالاقتراض أو التسهيلات الائتمانية • • • كما أن السعر الذي يعرض به المال عادة ما يكون مرتفعاً وقد يزيد أحياناً العائد مسـ استخدام الاموال اما بسبب تحويل جزء كبير منه الى استثمارات غير منتجة لتكامل الخدمات والمرافق اللازمة للمشروعات وأما بسبب ظروف التشغيل والادارة مما يؤدي الى عكس الهدف من الاقتراض ودلا من المساهمة في زيادة الدخل القومي بحمل الاقتصاـل القومي أعباء أخرى خارجية في حالات متعددة ان كانت فرض الاقتراض الخارجي المتاح غير كافيه للوفاء بالاحتياجات مما جعل من موارد النقد

الأجنبي مشكلة تحقق الفروع الصناعي وتكون على إمكانات الاستغلال للطاقت وقد يشترط التساؤل في الدول النامية وإزاء هذه المشكلة لماذا لا تشجع رأس المال الأجنبي والذي ييسر من فوس للاستثمار خارج بلاده في أن يقوم وحده أو عن طريق المشاركة بالمساعدة في التنمية وفي هذا المجال فقد أصدرت الحكومة المصرية قانونا خاصا يشجع وينظم الاستثمار المرمسى والأجنبي. وقانون استثمار المال العربي والأجنبي قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٤ (١) والمسمى باستثمار وتحقيق المبادئ الرئيسية التالية :

- أولا : ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القوي والمستثمر العربي والأجنبي .
- ثانيا : افساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام والخاص مع رؤوس الاموال العربية والأجنبية .

-
- (١) وقد نصت المادة ٢ من القانون على أنه يعتبر مالا مستثمرا
- ١ - النقد الأجنبي الحر المحفل لجمهورية مصر العربية بالمصر الرسمي عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري لاستخدامه في تنفيذ أحسن المشروعات أو التوسع فيها .
 - ٢ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلمية المستوردة من الخارج وللأزمة لاقامة المشروعات أو التوسع فيها - بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسمي استعملها . مالم يقرر مجلس أمن إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .
 - ٣ - الحقوق الممنوحة كبراءات الاختراع والملاط التجارية المسجلة في دولة مسن دول الاتحاد الدولي للملكية الصناعية أو وفقا لقواعد التسجيل الدولية المستى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المحققة في هذا الشأن والملوكه للقيمين فمسن الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .
 - ٤ - النقد الأجنبي الحر الذي يتفق كمصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التي تكبدها المستثمر في الحدود التي يعتمد عليها مجلس إدارة الهيئة .

ثالثا : تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية .

رابعا : تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى جمهورية مصر العربية يتمشى واحتياجاً المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ويساعد على توفير فرص توظيف الاموال العربية فى المنطقة العربية ذاتها .

خامسا : تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية - وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار

سادسا : تخطى المعوقات الادارية والاجرائية التى تؤثر على نمو حجم الاستثمار .

سابعا : منح الاولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الاجنبية وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن التصنيع والتوسع الصناعى أصبح مطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث ولكن هناك عوامل عدة أصبحت تحكم هذا التوسع ومنها على سبيل المثال :

١ - أن الاتجاه الى التصنيع أو التوسع الصناعى يعتمد بدوره على استيراد الآلات والمعدات والخبرة الفنية أو ما يعبر عنه بانتقال التكنولوجيا Transfer of technology

٢ - أنه لو كان كل مشروع صناعى يثبت الدراسات التمهيديه صلاحيته للتنفيذ يتوافر رأس المال المحلى والأجنبى لتنفيذه لاصبحت مهمه تخطيط الاستثمارات الصناعيه مسأله سهله وبسيطه ولكن المشكله كما سبق أن أوضحنا هى ندرة رؤوس الاموال اللازمه للتنمية فى هذه البلاد .

٣ - أن الايدى العامله قد تتوافر ولكن ليس بمستوى المهاره اللازمه للصناعه مما يستدعى تطويع هذه القوى للاحتياجات الجديده acloptation of labour

وحتى يمكن استخدام الموارد الماديه والبشرية المتاحة لمجال التصنيع بأقصى كفاءه ممكنه

ثانيا : الآثار غير المباشرة للمشروعات على الاقتصاد القومي :

ان تخصيص جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لاحد المشروعات الصناعية لا يعنى فقط زيادة الطاقة الاقتصادية المنتجة ولكنه يخلق آثارا غير مباشرة
Indirect effects
وهذه الآثار الغير مباشرة تختلف باختلاف المشروعات وتأخذ أشكالا متعددة •

١ - ضرورة زيادة الاستثمار فى مجالات أخرى للإنتاج • فلا يمكن النظر للمشروع على

أنه وحدة إنتاجية قائمة فى فراغ وانما هو وحدة إنتاجية ترتبط بالاقتصاد القومى
وتترك آثار غير مباشرة خلفه
Indirect backwards effect

فقد يستدعى اقامة المشروع التوسع فى انتاج المواد الخام اللازمة له أو انشائها •
وحدات جديدة لإنتاجها كما قد يترتب على قيام المشروع قيام صناعات أخرى
Indirect Forward effect
أو مشروعات أخرى مكمله له

كذلك فان انشاء المشروع وما يمثله من اتفاق نقدى فى شكل دخول للاقتصاد
يؤدى الى زيادة الطلب على بعض المنتجات والتي نجد أنه لابد من التوسع فى
إنتاجها لمواجهة الزيادة فى الاستهلاك نتيجة الزيادة فى دخول الافراد •

وتعد جد أول المدخلات والمخرجات ومعاملاتها الفنية عن الاداء الرياضيه
التي يمكن استخدامها فى هذا المجال • والفكره الرئيسيه وراء تحليل المدخلات
والمخرجات هى دراسة التشابك بين القطاعات الانتاجية المختلفه فى محاولة
لتفهم طبيعة هذه التشابكات بهدف وضع مقاييس كميه أو معاملات فنيه تمكن من
دراسة وتحليل التطورات المقبله على المستوى القومى والمستوى القطاعى
ومستوى الصناعه • فمن المعروف أن انتاج القطاع أو الصناعه ينساب الى
الاستخدام النهائى أو الاستخدام الوسيط أى لمستلزمات الانتاج فى القطاعات
أو الصناعات الاخرى وعليه فان مستوى الانتاج لاي قطاع اقتصادى يتوقف على
احتياجات القطاعات الاخرى وعلى الاستخدام النهائى للمنتجات ومن ناحية أخرى

فإن ذلك يستدعى :

- التعرض على الموارد الاقتصادية والانتاجية والبشرية المتاحة واستخداماتها البديلية
وأجراء الدراسات التحليلية لهذه البدائل • وكما تجرى المفاضلة بين البدائل
الممكنة لاستخدامات الموارد • تجرى المفاضلة بين الاهداف البديلة لاختيار أفضلها
حسب أهميتها النسبية •

- التعرف على النشاطات الصناعية التي يعتبر انتقال التكنولوجيا Transfer of
technology ضروريا لها وتحديد لها ودراصة الاساليب البديلة لاستيرادها • وإذا
كان T. of • مطلبها أساسيا للتنمية الصناعية في الدول النامية على الدول
أن تشجعه وتسويقه فإن على الدول أن تخلص
أيضا أن تضع ضوابط لتنظيمه حتى يستطيع أن يؤدي دوره التنموي دون أن يخلس
للمجتمع مشاكل فنية أو اقتصادية أو اجتماعية •

- دراسة الاساليب الفنية البديلة لانتاج نفس المنتج أو المنتجات البديلة له • والمفاضلة
بينها في ضوء الاحتياجات / التكلفة / المائد • وما يلائم إمكانيات المجتمع
وظروفه الفنية والاقتصادية والاجتماعية •

فالانتاج في هذا القطاع أو الصناعة يعتمد بدوره على استخدام منتجات القطاعات أو الصناعات الأخرى . ومن ثم أمكن من هذه العلاقات حساب معاملات فنية توضح العلاقة بين وحدة المنتج وبين الاحتياجات اللازمة من عناصر الانتاج . وهو ما يسمى بمصفوفة المعاملات الفنية للانتاج

Input coefficient matrix

ومن هذه المعاملات الفنية يمكن حساب الآثار الخلفية للمشروع والنشاطات الاقتصادية التي لا بد انشاؤها أو التوسع فيها حتى يمكن امداد المشروع بما يلزمه من مستلزمات انتاجية . كما يمكن أيضا واستخدام المعاملات الفنية للصناعات المكملة تعدد مدى مساهمة المشروع في اقامة أو التوسع في هذه الصناعات .

٢ - يقترن التوسع في انشاء المشروعات بزيادة الواردات كما الواردات المباشرة المتعلقة بانشاء وتشغيل المشروع وأما بسبب وجود عامل وسيط آخر هو الطلب الغير مباشر على الموارد لمواجهة الاستثمارات غير المباشرة وكذلك الطلب الاستهلاكي المترتب على زيادة دخل المستهلكين مما يؤثر على أنماط الاستيراد ومقداره .

٣ - اذا كان الهدف من المشروع هو الاحلال للمنتجات التي كان يتم استيرادها من الخارج أو كان بعض انتاجه سيوجه للتصدير فان ذلك يخلق آثارا مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات وعلى موقف العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاد القومي .

ويحبر ميزان المدفوعات على الحقوقي والديون الناشئة بين بلد معين والخارج نتيجة المعاملات الدولية . بالنقد خلال فترة زمنية اصطلاح على تحديدها لسنة . ويسعى الاقتصاد القومي ضمن أهدافه الرئيسية الى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات . ولذلك لا بد أن تلقى المشروعات التي تحقق فائض تصدير للخارج أو التي تؤدي الى وفورات في العملات الأجنبية نتيجة الاحلال محل الواردات أهمية كبرى في التقييم والاختيار . ويستدعي ذلك دراسة :

- أ - صافي الأثر على ميزان المدفوعات
- ب - الآثار المباشرة للمشروع على الاقتصاد القومي بالعملات الأجنبية
- ج - الأثر الاجمالي للمشروع بالعملات الأجنبية
- د - حساب الأثر الاجمالي الاجتماعي

٢ - صافي الأثر على ميزان المدفوعات : ويشمل تحليل كل من البنود التالية :

(١) التكاليف الاستثمارية :

فمادة ما يتم تمويل الاستثمارات الخاصة بالمشروع ذات العلاقات الخارجية
وفي الدول النامية :

- تمويل بالنقد المحلي فيما يختص بمكونات وعناصر الانتاج الممكن توفيرها محلياً
- تمويل بالنقد الاجنبي فيما يختص بمكونات وعناصر الانتاج التي سيتم استيرادها
• من الخارج

والنسبة للنقد الاجنبي يتم التمويل عن طريق :

- التمويل بالتحويل للخارج

- التسهيلات الائتمانية •

ويقصد بالتحويل للخارج قيام الجهة المشرقة على انشاء المشروع باتخاذ اجراءات التحويل الخاصة بالبالغ اللازمة لتمويل التكوينات الاستثمارية من الخارج
أما التسهيلات الائتمانية فهو تمويل خارجي تقدمه الشركات المتقدمة بالعروض أو يتم الحصول عليه بوسيلة ائتمانية أخرى • وفي هذه الحالة فان على خبير التقييم أن يوضح بنود التكاليف الاستثمارية بالعملة الاجنبية مع بيان التمويل بالتحويل من الداخل بشكل منفصل عن التمويل الخارجي وفوائده والذي يمثل عبء على الاقتصاد الوطني • كل ذلك في سلسلة زمنية مترابطة ولمدى حياة المشروع •

(٢) تكاليف التشغيل بالعملة الاجنبية :

ويتم ذلك في حالة اعتماد المشروع على استيراد بعض أو كل المواد الاولية
أو قطع الفبار والصيانة أو الخبرة البشرية الغير متوفرة محلياً •

(٣) فائض التصدير :

ويستدعي ذلك دراسة :

- أرقام الانتاج المتنوعة
 - الطلب الخارجي والمساك التوزيعية الخاصة به .
 - أسعار التصدير وما اذا كانت سوف تعكس تفاوت الخبرات في الانتاج والتكاليف والمركب
 - التنافس للمنتجات المحلية في السوق العالمي .
- ومن العلاقات الخاصة بالتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل وكذلك فائض التصدير
يمكن حساب الاثر الصافي على ميزان المدفوعات بصفة اجمالية وتوزيعاته السنوية على مدى الممر
الانتاجي للمشروع .

(ب) الآثار المباشرة للمشروع على الاقتصاد القومي بالعملة الاجنبية :

(١) الوفورات نتيجة الاحلال محل الواردات :

قد يتمكن المشروع بالاضافة الى صافي الاثر على ميزان المدفوعات من خلق آثار
ايجابية على الاقتصاد القومي بالعملة الاجنبية وذلك اذا ما كان انتاجه يحل محل
بعض الواردات ويستدعي قياس الوفورات بالعملة الاجنبية دراسة :

- حجم الطلب المحلي العالي والمتوقع على منتجات المشروع .
- النسبة التي سيكون بها اشباع الطلب المحلي من منتجات المشروع .
- الواردات في السنوات السابقة والتي ستحل منتجات المشروع محلها والتكلفة
المبدئية للاستيراد .

وماضافة هذه الوفورات الى صافي الاثر على ميزان المدفوعات يمكن قياس الآثار
المباشرة للمشروع بالعملة الاجنبية .

(ج) الاثر الاجمالي للمشروع بالعملة الاجنبية :

- (١) الاستثمارات غير المباشرة والزيادة في الطلب على الواردات . . فقد يتقترن التوسع في
انشاء المشروعات بزيادة الواردات المتعلقة بانشاء وتشغيل المشروع أما بسبب وجود عامل

وسيط آخر هو الطلب غير المباشر على الواردات لمواجهة الاستثمارات غير المباشرة أو لزيادة الطلب الاستهلاكي المترتب على زيادة دخول المستهلكين نتيجة انشاء المشروع بما يؤثر على أنماط الاستيراد الاستهلاكي ومقداره كذلك فقد يترتب على الاستثمارات الغير مباشرة ارتباطها بإيرادات غير مباشرة بالعملة الأجنبية •

ومضافة هذا البند الى الآثار المباشرة للمشروع بالعملة الأجنبية نحصل على اجمالي الآثار بالعملة الأجنبية •

ويمتدح ذلك من خبير التقييم دراسة مدى توفر البيانات والمؤشرات الفنية التي تمكن من اجراء هذه الحسابات والنطاق الذي يمكن أن تمتد اليه •

(د) حساب الآثار الاجمالي الاجتماعي :

تم في الخطوات السابقة حساب الآثار المباشر والغير مباشر على الاقتصاد القومي بالعملة الأجنبية • ويلزم استخدام سعر صرف لتحويله الى العملات الوطنية وهنا يتم استخدام :

- سعر الصرف الرسمي ليعكس القيمة السوقية •
- سعر الصرف الاجتماعي ليعكس القيمة الاقتصادية •

(أ) الأثر على ميزان المدفوعات

البيان	الإجمالي	العمر الانتاجي للمشروع
	١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠	٢٠ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

الاستثمارات

- ١- التحويلات الداخلية
- ٢- استثمارات الأثنية
- إجمالي التكاليف
الاستثمارية
- ٣- تكاليف التشغيل
إجمالي التكاليف
- ٤- الصادرات (+)
- الفائض أو العجز

(ب) الآثار المباشرة على الاقتصاد القومي بالعملة الأجنبية

الميزان الانتاجي للمشروع	
البيان	اجمالي
	٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

- الفائض أو العجز
- بميزان المدفوعات
- ٥- التكلفة البدلية
للاستيراد جالة عدم
انشاء المشروع
- إجمالي الآثار المباشرة
على الاقتصاد القومي
بالعملة الأجنبية

(ج) اجمالي الآثار على الاقتصاد القومي بالعملة الأجنبية

البيان	الاجمالي	المبررات الناتجة للمشروع
١- الآثار المباشرة على	١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١	٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١
الاقتصاد القومي		
بالعملة الأجنبية		
٢- الاستثمارات غير		
المباشرة		
٣- الزيادة في الواردات		
الاستهلاكية		
٤- الإيرادات غير المباشرة		
اجمالي الآثار على		
الاقتصاد القومي		
اجمالي الآثار		
بالأسعار الاجتماعية		

٤ - أنه في معظم الدول النامية والتي تواجه حالة عدم التوظيف الكامل للعمال فإن دراسة الأساليب الفنية البديلة الخاصة بـ T. of T. تمثل أهمية قصوى • فالمفاضلة بين الأساليب الفنية المكثفة للعمال والأساليب الفنية المكثفة لرأس المال ضرورة ملحة لتحقيق التوازن التكنولوجي على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات فالأساليب الفنية المكثفة للعمال تمكن من استخدام الأيدي العاملة غير المدربة وهذه الزيادة في العمالة تتبعها سلسلة من ردود الأفعال إذ تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة الطلب على المنتجات وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة العمالة وتستمر سلسلة من ردود الفعل تؤدي إلى انحسار الاقتصاد القومي ككل • وكذلك يؤدي استخدام الأساليب المكثفة لرأس المال إلى تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات وتقديم الفن والمعرفة وزيادة رأس المال المحاد استثماره • وفي المفاضلة بين الأسلوبين هنا لابد من اتخاذ قرار بشأن التوازن بينهما بما يلائم ظروف المجتمع ويحقق أهدافه قبل اتخاذ قرار بالمستوى التكنولوجي الذي

سيتم استيراده في أي القطاعات سيتم استخدامه •

٥ - الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي :

في بداية مراحل التنمية تكون فرص الاستثمار المتاحة كثيرة ومتعددة والمائسستد
المتوقع منها كبير والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي أيضا كبيرة وكلما تقدمت الدولة
كلما انخفض العائد الاقتصادي للاستثمارات الجديدة • وقامت المقدرة الاستيعابية للاقتصاد
للاقتصاد القومي ويصبح تقييم واختيار التكنيك الخاص بتنفيذ المشروعات عملية بالغة
الاهمية •

اعتبارات على مستوى المشروع

أولا : خصائص القرارات الاستثمارية :

(أ) من خصائص قرارات الاستثمار أنها قرارات تمتد آثارها لآجال طويلة فبني انخساذ قرار انشاء المشروع وتم انشاؤه فان النتائج الهائلة المترتبة على هذا الاستثمار سواء أكانت حسنة أو سيئة سوف تستمر لمدة سنوات طوال العمر الانتاجي للمشروع حتى يتم اهلاكه أو أن تقوم الادارة بتصفيته أو تحويله لاستخدامات أخرى على أنه ليس بالشئ السهل تغيير مجالات الاستثمار واستخداماته فالموارد التي تحبس في هذا الاستثمار ليس من السهل اطلاقها الى استثمار آخر بسرعة وسهولة وانما قد يستغرق الامر سنوات وقد يؤدي الى تحمل خسائر جسيمة اذا لم يكن قرار انشاء المشروع واسلوب تشغيله وتنفيذه قد استوفى جميع جوانب الدراسة والتحليل السلسل الاقتصادي والفني وذلك بحكم الخطأ في القرارات الادارية الاخرى مثل تحديد مستوى المخزون السليم أو حجم المبالغ حيث يمكن للادارة الحكومية أن تعالج هذه الاخطاء بسهولة وسرعة • وفي الحقيقة فانها ليست الاصول الثابتة ومسا ارتبط بها من مصروفات (١) فقط هي التي تحبس قيمتها في هذا الاستخدام وانما أيضا جزء من رأس المال العامل وان كان هذا الاخير يمكن أن يتم تحويله الى استخدامات أخرى • بسهولة وسرعة •

(ب) انه فور انخاذ قرار الاستثمار في المشروع فان ذلك يؤثر على مجموع المبالغ المتاحة وكذلك يؤثر على الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الاموال • فاستخدام جزء من هذه الموارد يقلل من رأس المال المتاح وسوف يحدد الاستثمارات في المشروعات الاخرى

(١) مثل مصروفات الدراسات والابحاث والتسجيل والتجارب وفوائد رأس المال •

كما أنه يؤثر على إمكانية الاستثمار في المستقبل فحينما يكون الاستثمار كافياً فإنه يؤدي إلى
الحصول على فائض اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي وإمكانات زيادة المصادر استثماره في
مشاريع أخرى عكس المشروعات التي تدفق خسائرها .

(ج) أن جزءاً من الاستثمارات الخاصة بالمشروع قد يمول من طريق الاقتراض أو التماويل الخارجي
أو الداخلي وسعر فائدة تمثل تكلفة لرأس المال - وبالتالي لابد من قياس كفاءة هــ
الاستثمارات للتأكد من أن العائد للمشروع قادر على تحقيق عائد للمنشأة وللأقتصاد القومي
بعد استهلاك القرض وفوائده .

ثانياً : التقسيم التكنولوجي :

لو افترضنا أننا نعيش في مجتمع لا توجد فيه غير وسيلة واحدة لإنتاج السلع
أو تقديم الخدمة ولو افترضنا أيضاً أن هذا المجتمع مطلقاً بمعنى أنه لا توجد تجسيرة
خارجية فإن دراسة تقييم واختيار الأساليب الفنية تصبح عملية سهلة وبسيطة ولا حاجة
لاستخدام أي معايير فنية للمفاضلة بين الأساليب الإنتاجية إذ أنه لا يوجد غير أسلوب
واحد فتمت اتخاذ قرار الاستثمار فإن ذلك يرتبط بالضرورة باختيار الأسلوب الوحيد
لإنتاج السلعة أو الخدمة . ولكن الواقع العملي أن المنتج الواحد أو الخدمة الواحدة
يمكن أن يتم إنتاجها في معظم الحالات بأكثر من أسلوب للإنتاج . وكلها بدائل تشبه
نفس الحاجة وكل من هذه البدائل يمكن أن يتم بأكثر من أسلوب وكل أسلوب من هــ
الأساليب المختلفة يتضمن استخدام استثمارات وثقة عمل ومواد خام كذلك فإنه يترتب على
استخدام أي من هذه الأساليب نتائج مالية واقتصادية تختلف عن الأسلوب الآخر . وقد
ساعد التقدم التكنولوجي السريع في هذه الفترة من الحصر الحديث على ازدياد وتنوع
الأساليب البديلة وكذلك ازدياد وتنوع الأساليب التنفيذية لكل من هذه الأساليب
البديلة وأصبح الأمر يحتم :

— تحديد ودراصة الاساليب البديلة لتحقيق هذه المشروعات والمفاضلة بينها واتخاذ قرار بشأن الاسلوب المناسب •

— تحديد الاساليب الفنية التنفيذيه لهذا الاسلوب والمفاضلة بينها علي أساس معايير فنيه—
وتجارية واقتصادية بهدف اختبار الاسلوب الذي يحقق الهدف بأكبر كفاءة اقتصادية ممكنه

— دراسة مشاكل تشغيل وتطويع هذه الاساليب الفنية بما يلائم الظروف والإمكانات المتاحة
محليا وقد يبدو أنه كلما تعددت البدائل كلما كانت الفرصة أكبر لاختيار البديل المناسب
الا أن هذا لا يعنى بالضرورة أننا نملك حرية كاملة في المفاضلة والاختيار بين هذه
الاساليب البديلة والاساليب الفنية إذ أنه توجد قيود أو محددات تضيق من نطاق المفاضلة
والاختيار قد تكون هذه القيود فنية كضرورة الترابط بين البرامج المختلفة للانتاج وقد تكون
مالية تتعلق بعدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل أسلوب انتاجي معين أو عدم توافر
الحملات الاجنبية وقد يكون قيود ادارية تتعلق بعدم كفاءة العناصر الادارية والفنية فسي
استخدام أسلوب معين في الانتاج • وقد تكون محددات سياسية تتعلق برغبة الدولة
في عدم الارتباط طويل الاجل مع الدولة المنتجة لهذا التكنيك •

لكل هذه الاسباب وحتى يمكن تحقيق أهداف المشروع فقد كان لا بد من الاهتمام بـ
بالدراسات المالية والاقتصادية للمشروعات الصناعية أو بمعنى آخر ضرورة تقييم واختيار المشروع
الصناعية •

الفصل الثاني

المؤسسات المهمة بتقييم واختيار المشروعات في ج ٥٠ ع ٢

— جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي

— الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنسي

والمناطق الحرة

— الهيئة العامة للتصنيع

— معهد التخطيط القومي

الهيئات المهمة بتقييم واختيار المشروعات الصناعية

يحسب تقييم واختيار المشروعات مسئولية الادارة الاقتصادية سواء على مستوى مشروعات القطاع العام أو القطاع الخاص ونظراً للاعتبارات التي أوضحناها سابقاً فقد اهتمت الدولة بانشاء العديد من الهيئات والاجهزة التي تساهم في هذه الدراسات المالية والاقتصادية والفنية اللازمة لانشاء هذه المشروعات أو تمويلها . وأهم هذه الاجهزة بجانب وزارة التخطيط هي :

- (١) جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي *
- (٢) الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة *
- (٣) الهيئة العامة للتصنيع *
- (٤) معهد التخطيط القومي .

(١) جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي :

ويختص جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي بالمعمل على تنظيم وتنسيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والفنية وتحقيق أهدافها بين مصر والدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم المعونة الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، وتشجيع الاستثمارات ، العربية والاجنبية ويتولى الجهاز القيام بالاعمال التي تحقق هذه الاهداف وله على الاخص :

- اقتراح السياسة العامة للتعاون الفني والاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية ووضع الخطط والبرامج والاولويات لتنفيذ ما تم اقراره من سياسات والتنسيق بينها ومتابعة

-
- * (١) قرار جمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ .
 - * (٢) قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ " الفصل الثالث " .
 - * (٣) قرار جمهوري رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ وقرار وزاري رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٧١ .

وتقييم نتائجها •

- دعم وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية فى مصر والمناطق الحرة بها وفقا لخطاسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- التقدم بمشروعات القوانين والقرارات المنظمة والمشجعة للاستثمارات العربية والاجنبية
- البت فى مقترحات مساهمة وحدات الجهاز الادارى المدارة والقطاع العام والقطاع الخاص فى مشروعات الاستثمار المشتركة العربية والاجنبية والمختلطة التى تقام فى جمهورية مصر العربية اوعارجها وذلك فى اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- الاعداد والاشراف على عقد الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية فى مجال الاستثمارات العربية والاجنبية واستيفاء عقد اجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات
- الاعداد والاشراف على عقد اتفاقات التعاون الفنى والاقتصادى مع الحكومات العربية والاجنبية واستيفاء اجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات •
- تمثيل جمهورية مصر العربية والاشراف والتوجيه والمتابعة بالنسبة لعلاقات مصر مع كافة هيئات ومنظمات ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية وهيئات ضمان الاستثمار مع المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية المختصة بالمعونات الفنية والاقتصادية •
- تمثيل جمهورية مصر العربية لدى المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومتابعة علاقه مصر بها •
- الاعداد لعقد اتفاقات القروض واتفاقات اعادة جدولة الديون مع الحكومات العربية والاجنبية واستيفاء اجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذها •
- البت فى جميع الموضوعات المتعلقة بتمويلات الاجانب وتصفية الحراسات المتعلقة بهم

والاعداد لمعقد اتفاقات التمويضات مع حكومات الدول الاجنبية واستيفاء اجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذها .

البت في المشروعات المقدمة من الوزارات المختلفة في مجالات التعاون الفنى والاقتصادى والمعونات الفنية والاقتصادية وذلك في اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
يتولى جهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى القيام بالاعلام عن فرص الاستثمار فى مصر وابضاح دور مصر فى دعم العلاقات الاقتصادية والفنية مع العالم الخارجى

(٢) الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة :

وتختص الهيئة بتنفيذ احكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ولها على الاخص ما يأتى :

(١) دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربى والاجنبى داخل جمهورية مصر العربية والمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات فى هذا الصدد .

(٢) اعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال العربى والاجنبى الى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد اقرارها من مجلس ادارة الهيئة .

(٣) طرح المشروعات للاستثمار العربى والاجنبى وتقديم المشورة بشأنها وعلام السوق الدولى لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم والمشروعات المطروحة للاستثمار العربى والاجنبى وكذلك كافة الاوضاع والمزايا التى يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره فى داخل الدولة والمناطق الحرة التى يتقرر اقامتها .

(٤) دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس ادارة الهيئة للبت فيها .

٥ - تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التي ورد بها اذا ورد نقد وتسجيل وتقديم الجبص العينية والحقوق المعنوية في ضوء المستندات المقدمة والاسعار الحالية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لاعادة تصديره أو تحويله الى الخارج .

٦ - الموافقة على تحويل صافي الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالسة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التي تنص عليها القوانين والاصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الاعفاء المنصوص عليها في هذا القانون .

٧ - تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربي والاجنبي بما في ذلك الحصول على جميع التراخيص الادارية اللازمة وعلى الاخص تراخيص الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل في المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون .

ويرأس مجلس ادارتها رئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي .

(٣) الهيئة العامة للتصنيع :

وهي هيئة عامة مركزية لشئون التصنيع وتتبع وزير الصناعة - تختص بجميع البيانات عن الانتاج الصناعي ومعاونة الجهات المختلفة بالصناعة في الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بمشروعات الصناعة ورسم الخطة الصناعية واعاد ما يتصل بها من برامج لتنفيذها . وأنه لا يعتبر أى مشروع قابلاً للادراج فى الخطة العامة قبل موافقة مجلس ادارة الهيئة عليه .

تهدف الى ما يلى :-

- ١ - دعم النشاط الصناعي وتشجيعه وتوجيهه الوجه الاقتصادية والفنية السليمة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن انتاجه اقتصاديا من المنتجات الصناعية ومعدات الانتاج التي تحتاجها السوق المحلية والتي يمكن أن تجد سوقا للتصدير الى الخارج مما يحقق زيادة في الدخل القومي وموردا للعملة الاجنبية .
- ٢ - تحقيق تكامل وترابط المشروعات الصناعية ووضعها وفق الاسس العلمية والتنسيق بينها وبين الخطة العامة للدولة .
- ٣ - تطوير الاساليب الفنية في اقامة واعداد المشروعات الصناعية وفق الاصول العلمية والخبرات الدولية الحديثة .
- ٤ - العمل على زيادة نسبة التصنيع المحلي للمعدات والمهمات التي تحتاج اليها المشروعات الصناعية بوضع التصاميم الصناعية اللازمة لها واسناد تصنيعها للجهاز المحلي .
- ٥ - تقديم المشورة والخبرة الفنية للدول النامية اقتصاديا في شأن تنفيذ المشروعات الصناعية بها .

(٤) معهد التخطيط القومي *

- يعتبر من الاهداف الرئيسية للمعهد اجراء البحوث والدراسات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والفنية وتوجيهها والاشراف عليها .
- وقد ساهم المعهد في حدود هذا الهدف في الدراسات والابحاث التمهيدية للكثير من المشروعات وكذلك اجراء الدراسات الخاصة بتقييم واختيار المديد
- المشروعات في المجال الصناعي وغيره من المجالات الاخرى .

